

كالعلل الفلسفية من حيث كونها موجبة للمعلول ، وأنها متى وجدت وجد  
بالضرورة ، وإنما هي علل مستنبطة من المعلول بعد وجوده

ثم ينتقل إلى ذكر أقسامها فيجعلها ثلاثة : تعليلية ، وقياسية ، وجدلية  
نظرية . فالعلل التعليلية هي التي توصل إلى تعلّم كلام العرب . كأن تقول :  
العلة في نصب « زيداً » من قولنا « إن زيداً قائم » هي مجيء « إن » قبله .

والعلل القياسية كأن تسأل عن العلة في نصب « إن » لزيد في قولنا « إنَّ  
زيداً قائم » فنقول : ولمَّ وجب أن تنصب إنَّ الاسم ؟ ويكون جوابنا هو العلة  
القياسية القائلة إن ( إن ) وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت  
عليه ، وأعملت إعماله ؛ فالمنصوب بها مشبّه بالمفعول به لفظاً ، والمرفوع بها مشبه  
بالفاعل لفظاً . وهي تضارع الفعل الذي قدم مفعوله على فاعله نحو : « ضرب  
أخاك محمد » . وأما العلل الجدلية النظرية فكل ما يعتلّ به في باب ( إنَّ ) بعد  
هذا الذي سبق ، كأن يقال : فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأي  
الأفعال شبهتها ؟ ولمَّ لم تشبهوها بما جاء على الأصل من تقديم الفاعل على  
المفعول ؟ فكل علة يعتلّ بها المسؤول في الإجابة عن شيء من هذه الأسئلة فهي  
علة داخلية في باب النظر والجدل .

وبعد أن ينهي الزجاجي حديثه عن أقسام العلة ، يورد خبراً عن  
الخليل بن أحمد وأثره في علل النحو ، فيقول : إنَّ الخليل سئل عن العلل التي  
يعتلّ بها ؛ أكانت من اختراعه وابتكاره أم أنه أخذها عن العرب ؟ فكان جوابه  
طريفاً يدل على أنه كان مخترع العلل. ويأتي منها بما كان يعتقد أن العرب  
لاحظته ، وإن لم تصرح بأنه العلة ، وكان آخر جوابه قوله : « فإن سنح لغيري  
علة لما عللته من النحو ، هي أليق مما ذكرته بالمعلول ، فليات بها » ويعلق  
الزجاجي على ذلك بقوله : « وهذا كلام مستقيم ، وإنصاف من الخليل رحمة الله